مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٨٢**

الخميس، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيد أوياثارابال
	أستراليا	السيد كوينلان
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هيون
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد ليو جيايي
	غواتيمالا	السيدة بولانيوس بيريث
	لكسمبرغ	السيد مايس
	المغرب	السيد لعسل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديكارلو

جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير غاري كوينلان، الممثل الدائم لأستراليا، بصفته رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن للسفير كوينلان.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، بموجب الفقرة ١٨ (ح) من القرار نفسه. ويغطي هذا التقرير الفترة من ٦ أيلول/سبتمبر إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عقدت اللجنة خلالها اجتماعين غير رسميين، وقامت بعمل إضافي مستخدمة إجراء عدم الاعتراض المتوخى في الفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية لتسيير أعمالها.

وقبل أن أعرض أنشطة اللجنة، أود أن أرحب بالاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن زائداً ألمانيا (P5+1) وإيران في جنيف في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وإمكانات هذا الاتفاق الهام كطريق إلى الأمام صوب تسوية شاملة للمسألة النووية الإيرانية واضحة. ومع ذلك، فإن إجراءات مجلس الأمن المفروضة بموجب القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٣٠ (٢٠٠٨) و ١٩٢٠ (٢٠١٠) ستظل سارية. والدول ملزمة بتطبيقها على النحو الواجب. ولا يمكن تعديل أو إنهاء تلك الإجراءات إلا بقرار من مجلس الأمن. وريثما يحدث ذلك، فإن الدول الأعضاء ملزمة بإنفاذها، ويتعين على اللجنة الاضطلاع بولايتها برصد تنفيذ تلك الإجراءات، بمساعدة فريق الخبراء التابع لها.

مع ذلك، يحدوني الأمل في أن يشجع الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جنيف إيران على التعامل مع المجلس واللجنة. ولعلكم تذكرون، سيدي الرئيس، أن اللجنة تواصلت مع إيران مرتين خلال هذا العام فيما يتعلق بحالتين أجرى فريق الخبراء تحقيقات بشأنهما. كتبنا في ١٢ نيسان/أبريل فيما يتصل باستنتاج فريق الخبراء بالإجماع أن قيام إيران بإطلاق صواريخ شهاب - ١ وشهاب - ٣ خلال تدريبات الرسول الأعظم السابعة مخالف لأحكام الفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وفي ٢١ أيار/مايو، كتبنا، بناء على استنتاج الفريق، أن شحنة الأسلحة التي تم اعتراضها كانت على أقل تقدير تشكل انتهاكاً محتملاً من جانب إيران للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). ولم ترد إيران حتى الآن، واللجنة تدعو إيران مرة أخرى إلى أن تفعل ذلك.

وأود أن أنتقل الآن إلى نشاط اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

اجتمعت اللجنة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة تقرير الفريق بشأن مصادرة شحنة من ألياف الكربون كانت متجهة لإيران. وأبلغت عملية الضبط للجنة في ٦ حزيران/يونيه. وقام فريق الخبراء بالتحقيق في هذه الحالة. وخلص إلى أن محاولة إيران شراء ألياف الكربون تشكل انتهاكاً لالتزاماتها بموجب القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) وقرارات سابقة. وعلى نحو مماثل، وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أشارت دولة عضو إلى مصادرتها بضائع اشتبهت في أنها محظورة، ولكنها طلبت

مساعدة فريق الخبراء قبل أن تتخذ قرارها النهائي بشأن ما إذا كانت تلك البضائع خاضعة للحظر أم لا. ويعمل الفريق الآن مع الدولة العضو المعنية.

والحظر المفروض على توريد بنود ذات صلة بالإمدادت النووية لإيران يخضع لبعض الاستثناءات المشروطة، لا سيما فيما يتعلق ببنود خاصة بمفاعلات الماء الخفيف، التي يعتبرها المجلس أقل حساسية من حيث الانتشار عن مفاعلات الماء الثقيل. ويتعين إخطار اللجنة بالإمدادات لإيران من البنود التي تندرج تحت هذا الاستثناء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة إخطارين من هذا القبيل من إحدى الدول الأعضاء بشأن تسليم البنود لوحدة المفاعل ١ من محطة بوشهر للطاقة.

ولا تزال الدول الأعضاء ملزمة بتجميد الأصول الموجودة على أراضيها التي يملكها أو يسيطر عليها أي شخص أو كيان مدرج من قبل المجلس أو اللجنة، ومنع إتاحة أي أصول لمثل أولئك الأشخاص أو الكيانات.

إن تلك الجزاءات المالية المستهدفة، شأنها شأن الحظر المفروض على السلع، تخضع لمجموعة من الاستثناءات المشروطة، بغرض التأكد من اقتصارأثرها

على الهدف والغرض المحددين لتلك الجزاءات.

لقد تلقت اللجنة ثلاثة إخطارات من إحدى الدول الأعضاء عملا بالفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والفقرة ٤ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) اللتين تسمحان بسداد المدفوعات المستحقة على شخص أو كيان مدرج اسمه في القائمة – بموجب عقد أبرم قبل إدراج الاسم – من الأموال المجمدة لذلك الشخص أو الكيان شريطة إخطار اللجنة بذلك.

وللكيانات والأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة الحق في تقديم التماسات إلى اللجنة لرفع أسمائهم من القائمة – أي رفع الجزاءات المفروضة عليهم – عبر جهة التنسيق المنشأة بموجب القرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦). وكما ذكرتُ في إحاطاتي الإعلامية السابقة إلى المجلس، فما تزال اللجنة تنظر في التماس من هذا القبيل مقدّم من مصرف الشرق الأول للتصدير، وهو كيان مدرج حاليا في القائمة الموحدة للجنة. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت اللجنة طلبا برفع اسم ذلك المصرف من القائمة، وأبلغت جهة التنسيق بأسباب الرفض، التي أبلغت بدورها المصرف بذلك.

وساعدت اللجنة الدول أيضا على التزام اليقظة وفقا للقرارات المتخذة إزاء المعاملات المالية مع الأشخاص أو الكيانات في إيران. وقد استشارت إحدى الدول الأعضاء اللجنة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن طرائق الدفع من كيان موجود على أراضيها إلى وزارة الدفاع في جمهورية إيران الإسلامية. وكانت اللجنة قد أبلغت عن عدم اعتراضها على ذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأيضا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر أبلغت إحدى الدول اللجنة بأن سلطاتها تجري تحقيقا في صلة مزعومة بين مواطن إيراني وشركة مسجلة في الدولة المبلغة. وطلبت تلك الدولة مساعدة اللجنة في الحصول على معلومات إضافية عن ذلك الشخص أو الكيان المذكور.

وفي إطار الجهود التي تبذلها اللجنة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ التدابير التي فرضها مجلس الأمن، شاركتُ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر رؤساء اللجان المنشأة عملا بقرارات مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٩٨٨ (٢٠١١) ولجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، فضلا عن رئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في تقديم إحاطة إعلامية مفتوحة للدول بشأن الأدوار التي يضطلع بها مجلس الأمن وفرقة العمل المعنية بالإجراءات

المالية في مجال الانتشار ومكافحة تمويل الإرهاب. وتدل نسبة المشاركة المرتفعة وحيوية جلسة الأسئلة والأجوبة التي تلت تلك الإحاطة على الاهتمام الكبير من جانب الدول الأعضاء بهذه المسألة. ومن رأيي أن الإحاطة الإعلامية أسهمت بشكل فعال في زيادة الوعي فيما بين الدول بالتدابير التي فرضها المجلس وما يتصل بذلك من توصيات وموجهات وضعتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، فضلا عن المساعدة التي يمكن أن تقدمها اللجان التابعة لمجلس الأمن وفرقة العمل. ونتطلع إلى تنظيم إحاطات إعلامية مشتركة مماثلة لما فيه صالح الدول الأعضاء.

ولا تزال اللجنة تساعد الدول والمنظمات الدولية على تنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، طلبت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى اللجنة التأكد من أن اقتراحها الداعي إلى توفير المساعدة التقنية إلإيران لا يمثل انتهاكا للتدابير الجزائية المطبقة. وفي رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أكدت اللجنة أن القرارات ذات الصلة لا تحظر المشروع الموصوف.

لقد قدّم فريق الخبراء تقريره لمنتصف المدة إلى مجلس الأمن في ٤ كانون الأول/ديسمبر. ووفقا لما نص عليه القرار ٢١٠٥ (٢٠١٣) وقبل تقديم ذلك التقرير إلى المجلس، نظرت اللجنة في تقرير الفريق أثناء جلسة غير رسمية عقدت في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. ورحب أعضاء اللجنة بالتقرير وأحاطوا علما بالأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها الفريق منذ تجديد ولايته في حزيران/يونيه.

وأخيرا، يسرني الإبلاغ بأن الفريق قد استأنف العمل مرة أخرى بطاقته الكاملة، فضلا عن انضمام السيد كازوتو سوزوكي إلى الفريق في بداية كانون الأول/ديسمبر. وعلاوة على ذلك، شارك الفريق خلال الأشهر الثلاثة الماضية في العديد من الأحداث الواردة في مرفق هذا التقرير. وينبغي أن أشير أيضا إلى أن النسخة الأكثر تفصيلا من التقرير الذي تلوته عليكم لتوي، بما في ذلك مرفقاته، ستكون متاحة على شبكة الإنترنت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير كوينلان على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السفير غاري كوينلان على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونحن ممتنون له وللوفد الأسترالي على قيادتهما البارعة لتلك الهيئة الفرعية التابعة لمجلس الأمن.

تتمثل دبلوماسية روسيا على مر السنين، في العمل بلا كلل من أجل تحقيق الاتفاقات المبرمة بين الوسطاء الدوليين الستة وإيران في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وتستند اتفاقات جنيف إلى المفهوم الذي وضعه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. فهي تشدد على الاعتراف دون قيد أو شرط بحق إيران في تطوير برنامج نووي مدني سلمي، بما في ذلك الحق في تخصيب اليورانيوم، على أن يكون مفهوما أن جميع المسائل المعلّقة بشأن البرنامج النووي الإيراني لا بد من حلها، وأن ذلك البرنامج سيوضع تحت الرقابة الصارمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويستند ذلك الاتفاق إلى مبادئ الاستجابة التدريجية المتبادلة، التي تعرف في سياق الدبلوماسية العالمية على أنها خطة لافروف. وتحظى تلك المبادئ بتأييد قائم على توافق الآراء. ومن الأهمية بمكان أن يتضمن الاتفاق أحكاما بشأن التخفيف من نظام الجزاءات المفروضة على إيران، وعلى رأسها الجزاءات المفروضة من جانب واحد، والتي لم تحظ

قط شرعيتها بالاعتراف، والتي كان لها أثر سلبي على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الإيراني منذ وقت طويل.

واليوم، ذكر الرئيس الروسي في الرسالة التي وجهها إلى الجمعية الفيدرالية للاتحاد الروسي ما يلي:

”لقد تحققت طفرة كبيرة هذا العام فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. غير أنها لا تمثل سوى خطوة أولى. ويجب علينا مواصلة عملنا المضني من أجل التوصل إلى حل على نطاق أوسع، من شأنه أن يكفل حق إيران غير القابل للتصرف في تطوير برنامجها للطاقة النووية السلمية والمدنية، وأشدد، أمن جميع البلدان في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل“.

وأدعو جميع الزملاء للاطلاع على تلك الرسالة، وخصوصا الجزء المكرس للمسائل الأساسية المتعلقة بالسياسة الخارجية الروسية والعلاقات الدولية الراهنة.

ويجب على جميع الأطراف تنفيذ وثيقة جنيف بحسن نية. وعلاوة على ذلك، يتعين على الوسطاء الستة وإيران مواصلة العمل على المرحلة التالية من عملية التسوية – وضع مجموعة من الحلول النهائية التي تمكننا من إنهاء هذه المشكلة بصورة تامة في المستقبل القريب.

ويبعث التقدم المحرز في التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية على التفاؤل. فقد بلغ ذلك التعاون مرحلة جديدة، وهو يتيح لإيران تنفيذ تدابير الشفافية بحسن نية، وبما يتجاوز الالتزامات التي تعهدت بها في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويحدونا الأمل في أن تغلق الوكالة الدولية الملف الإيراني في المستقبل القريب، وأن تتعامل معه بصورة عادية. بعدئذ. ونتوقع أن يتفهم المجتمع الدولي بأسره هذه الجهود وأن يدعمها. ومن الخطأ وضع عراقيل مصطنعة أمام تلك العملية.

ونحن مقتنعون بأن القرار المتعلق ببرنامج إيران النووي سيكون له أثر إيجابي على الحالة في الشرق الأوسط، وأنه سيمكّننا من التغلب على الاتجاهات الخطيرة التي شهدتها السنوات الأخيرة، حيث كانت مساع لحل العديد من الأزمات وحالات الصراع في الشرق الأوسط عن طريق القوة. ونتيجة لذلك، فإن من المتوقع تعزيز أمن المنطقة ومؤسساتها من أجل الوصول إلى نظام عادل ومتوازن للعلاقات الدولية، لا مكان فيه للقوة والإكراه.

وفي المرحلة الحرجة الراهنة، فإن من الأهمية بمكان أن تواصل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ وفريق الخبراء التابع لها العمل دون تحيز وبطريقة متوازنة وموضوعية بما يساعد على تأييد تسوية سياسية ودبلوماسية للحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني. ولن تدخر روسيا جهدا في التوصل إلى حل نهائي شامل من شأنه أن يسمح برفع جميع الجزاءات المفروضة على إيران، بما في ذلك المفروضة عليها من قبل مجلس الأمن.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية وجهوده الرامية إلى المضي قدما بعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

وبفضل الجهود التي تبذلها جميع الأطراف، توصل الوسطاء الستة مؤخرا إلى اتفاق مع إيران. وترحب الصين بالاتفاق، الذي يمثّل خطوة أولى هامة في إطار التسوية الدبلوماسية للمسائل النووية الإيرانية. وهو يثبت مرة أخرى أن الحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد المجدي في التوصل إلى تسوية للمسألة النووية الإيرانية، بما يحقق المصالح المشتركة لجميع الأطراف.

وتأمل الصين أن تنفذ جميع الأطراف هذا الاتفاق تنفيذا صحيحا، بغية الحفاظ على زخم الحوار والتفاوض، وإحراز التقدم نحو تحقيق تسوية شاملة وطويلة الأمد وكاملة للمسألة النووية الإيرانية. وتؤيد الصين جهود الوكالة الدولية للطاقة

الذرية في مواصلة القيام بدور بنّاء لتسوية المسألة النووية الإيرانية. ونحن نؤيد أيضا الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للتوصل إلى اتفاق مع إيران على بيان مشترك في إطار التعاون بين إيران والوكالة الدولية. ونأمل أن يعزز كلا الجانبين تعاونهما وأن يسويا تدريجيا المسائل العالقة بينهما.

وترى الصين دوما أن على جميع الأطراف الالتزام بتنفيذ الجزاءات ذات الصلة بقراراتنا على نحو صادق ودقيق. ومع ذلك، إن الجزاءات ليست سوى وسيلة؛ فهي ليست غاية القرار، كما أنها ليست نقطة مرجعية لقياس التقدم الذي تحرزه لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وفي الوقت نفسه، ينبغي للجنة أن تركّز اهتمامها على الوضع العام والهدف الطويل الأجل. وينبغي لها أن تدعم العملية الدبلوماسية وتتعاون معها. وفي ما يتعلق بالاجراءات المحددة، ينبغي للجنة أن تساعد الدول الأعضاء على تنفيذ القرار بطريقة شاملة ومتوازنة. وتمشيا مع مبادئ الموضوعية والحيادية واتخاذ الاجراءات العملية، ينبغي لها أن تسوي المسائل الحساسة التي تنطوي على انتهاكات مزعومة لهذا القرار على نحو مناسب، وتعزيز توجيهاتها إلى الهيئات الفرعية.

وسوف تواصل الصين العمل مع اللجنة من أجل أن تؤدي دورا إيجابيا وبنّاء في المضي قدما بعمل اللجنة. ولقد دأبت الصين، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن وعضوا في آلية الحوار بشأن المسألة النووية الإيرانية، على اتخاذ موقف موضوعي ومحايد ومسؤول، وهي تروج بنشاط لمحادثات السلام. كما أنها تؤدي دورا كبيرا في المضي قدما بعملية الحوار. وستواصل الصين مراعاة الاتجاه العام بغية التوصل إلى تسوية سياسية، وستواصل العمل مع جميع الجهات لبذل جهود حثيثة في سبيل التوصل إلى تسوية نهائية للمسألة النووية الإيرانية.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير كوينلان على إحاطته الاعلامية وعلى قيادته للجنة مجلس الأمن الهامة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بشأن إيران.

خلال العقد الماضي، كان المجتمع الدولي يشعر بمخاوف خطيرة حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني. ومنذ عام ٢٠٠٦، التزم المجلس بتلبية هذه الشواغل عن طريق مزيج من الدبلوماسية القائمة على مبادئ، وممارسة الضغوط المتزايدة باطراد. فقرارات المجلس الرئيسية الأربعة بشأن هذه المسألة – القرارات ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) – والجزاءات الصارمة التي فرضتها تجسّد هذا النهج. وفي الأسابيع الأخيرة، اتخذ الأعضاء الخمسة الدائمون زائدا واحدا خطوات هامة تتعلق بمسألة إيران. وخطة العمل المشتركة التي اعتمدت في جنيف الشهر الماضي هي حدث هام. فللمرة الأولى خلال عقد من الزمن تقريبا، سوف تتوقف أجزاء رئيسية من البرنامج النووي الإيراني عن العمل أو تتراجع. وتبدأ خطة العمل المشتركة بمعالجة المسائل ذات الاهتمام الأكبر، مثل تخصيب اليورانيوم إلى ٢٠ في المائة، وإنشاء أجهزة الطرد المركزي المتطورة، والعمل في مفاعل أراك. كما يتيح لنا هذا الترتيب مدة ستة أشهر لاختبار ما إذا كان بالإمكان التوصل إلى حل شامل طويل الأجل. في المقابل، ستعمد الأمم المتحدة إلى تخفيف محدود للجزاءات على نحو مؤقت ومحدد الأهداف وممكن عكس مساره. وفي الأسابيع والأشهر المقبلة، يتوقع دبلوماسيونا وخبراؤنا اللقاء مع إيران لمعرفة ما إذا كان من الممكن إجراء صفقة شاملة. وأي صفقة من هذا القبيل يجب أن تراعي مباشرة قرارات مجلس الأمن العديدة في هذا الشأن، وهو مبدأ تنص عليه خطة العمل المشتركة على وجه التحديد.

في هذه الأثناء، تظل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع ذلك، سارية المفعول، وتظل جميع الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة نافذة. والآن، كما كان الحال في الماضي، يجب على جميع الدول أن تفي بالتزاماتها التي تقضي بتنفيذ هذه الجزاءات على نحو كامل وفعال. وفي هذا الصدد نفسه، يجب أن تواصل لجنة المجلس المتعلقة بالجزاءات المفروضة على إيران وفريق الخبراء التابع لها عملهما الحيوي. وفي الأسابيع والأشهر المقبلة، نتطلع إلى أن تعمل اللجنة على تكثيف جهودها بغية مساعدة الدول على فهم هذه الجزاءات وتطبيقها. فعلى سبيل المثال، ندعو اللجنة إلى إصدار مزيد من الملاحظات التي تساعد على التنفيذ، وتوفير إرشادات مفيدة أخرى. ونلاحظ أن اللجنة لم تنفذ جميع التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء. ونأمل أن ينتهي هذا العمل قريبا.

إن انتهاك الجزاءات يظل مدعاة للقلق الشديد. لذلك، ندعو اللجنة إلى تحسين قدرتها على التحقيق في هذه الحوادث والتصدي لها. ولقد شعرنا في السنة الماضية بخيبة أمل لأن اللجنة لم تتخذ إجراءات حاسمة إزاء الانتهاكات المبلّغ عنها. وينبغي للجنة، على وجه الخصوص، أن تفعل المزيد للتصدي لشحنات الأسلحة غير المشروعة التي ترسلها إيران إلى سوريا، واليمن، ولبنان، وغزة وأماكن أخرى. إن تهريب إيران للأسلحة يهدد بزعزعة استقرار المناطق الهشة أصلا، ويؤجج الصراعات التي طال أمدها. ولفريق الخبراء أيضا دور رئيسي في دعم الجهود التي تبذلها الدول لتنفيذ الجزاءات. وطوال العام الماضي، بذل الفريق قدرا هائلا من النشاط. وينبغي لهذا النشاط أن يستمر. ونرحب ترحيبا خاصا بعمل الفريق للتحقيق في محاولات إيران التحايل على الجزاءات. وينبغي للجنة أن تفعل المزيد بغية تشاطر هذه المعلومات علنا، بما في ذلك أفضل الممارسات لكشف الانتهاكات القائمة ووقفها.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى اليوم الذي ترسخ فيه إيران كامل الثقة بالطابع السلمي لبرنامجها النووي. ولكن ذلك اليوم ليس يومنا هذا. وبينما يسعى مفاوضونا إلى تحقيق صفقة شاملة، نتمنى لهم الخير. ومع ذلك، وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاق، يجب على المجلس أن يواصل الضغط على إيران.

السيد لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر لجنة ١٧٣٧ برئاسة السفير كوينلان، فضلا عن فريق الخبراء، على عملهما المتواصل في دعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن إيران.

في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، توصلت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيران إلى إبرام المرحلة الأولى من اتفاق بشأن المسألة النووية. لقد كان ذلك معلما هاما ومشجعا. فللمرة الأولى، توصلنا إلى اتفاق مفصّل يقطع شوطا طويلا نحو التصدي للجوانب الأكثر إثارة للقلق في البرنامج النووي الإيراني. وما يبعث بإشارة قوية هو التماسك الذي كان سائدا بين جميع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأدى إلى الاتفاق بذاته. إن المملكة المتحدة تلتزم الوفاء بالجزء الخاص بنا من هذا الاتفاق بحسن نية، ونحن نتطلع إلى قيام إيران بالشيء نفسه. ويوفر الاتفاق مزيدا من الوقت للتفاوض بشأن التوصل إلى حل شامل يوقف زيادة التقدم في البرنامج النووي الإيراني. في هذه الأثناء، والأهم من ذلك، تبقى معظم الجزاءات في مكانها، بما في ذلك، كما يوضّح تقرير اللجنة لفترة ٩٠ يوما، جميع الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. ويجب أن نواصل فرض هذه الجزاءات بقوة، كحافز قوي لإيران على التوصل إلى حل شامل يكفل البرنامج النووي السلمي حصرا.

إن التوصل إلى اتفاق مؤقت كان عملية صعبة ومضنية. ونحن على حق في اختبار استعداد إيران الكامل للتصرف بحسن نية، والعمل مع بقية المجتمع الدولي، والدخول في اتفاقات

الدولية. وإذا لم تلتزم إيران بتعهداتها، فسوف تتحمل مسؤولية جسيمة. وتشير البوادر الأولى إلى أن إيران متعاونة. وعلى سبيل المثال، نحن نرحب بالتوقيع مؤخرا على بيان مشترك لإطار التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويسرنا أن نرى أن إيران قررت أخيرا أن تتعاون مع الوكالة لحل جميع المسائل الحالية والماضية. هذه خطوة في الاتجاه الصحيح. بيد أنه لا يزال يتعين على إيران أن تعالج جوهر شواغل الوكالة حيال الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي.

وبالانتقال إلى عمل اللجنة، لا نزال قلقين تجاه انتهاكات إيران القائمة والانتهاكات المحتملة لالتزاماتها الدولية. فقد أفادت اللجنة عن اكتشافها مؤخرا شحنة ألياف من الكربون العالي الجودة متجهة إلى إيران. حقق فريق الخبراء في الظروف المحيطة بهذه القضية، وخلص إلى أن محاولة شراء إيران لهذه الشحنة كانت بالفعل انتهاكا لالتزاماتها بموجب القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وهذا يدعو إلى الأسف الشديد. وترحب المملكة المتحدة بعمل الفريق، وتدعوه إلى مواصلة التحقيق في هذه التقارير، وتقديم المعلومات ذات الصلة إلى اللجنة.

واستجابة لذلك، يجب على اللجنة أن تتخذ إجراء مناسبا، يشمل التفكير في مذكرة مساعدة على التنفيذ لمساعدة الدول الأعضاء.

وفي كانون الثاني/يناير، توصّل فريق الخبراء في تقريره (انظر S/2013/331، المرفق) إلى استنتاج واضح وإجماعي مفاده أنّ إطلاق إيران للقذيفة التسيارية في السنة الماضية شكّل خرقا للقرار ١٩٢٩(٢٠١٠). ومن المؤسف أنّ جهود الرئيس للتباحث مع إيران بشأن هذه المسألة قد ووجهت بالرفض. ولم تستجب إيران بعد لرسالة اللجنة المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل، المطالبة بالمزيد من المعلومات، على الرغم من المطالبات العديدة بأن تفعل ذلك. والدليل على هذا الخرق دامغ. فينبغي للجنة الآن أن تتخذ إجراء إضافيا ردّاً على ذلك.

إنّ تقارير الفريق عن غزة وحظر الأسلحة غير المشروعة الذي أبلغت عنه الحكومة اليمنية يوفران معلومات موثوقة بأن إيران تواصل نقل الأسلحة داخل المنطقة بصورة غير مشروعة، ممّا يتعارض مع الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على تصدير إيران للأسلحة. و هذه الأفعال غير مقبولة، وهي لا تؤدي إلاّ إلى تقويض الأمن الإقليمي. وإننا نشجع الفريق على مواصلة رصد هذه المسألة، وتحديد الأفراد والكيانات المسؤولة وتقديم التوصيات إلى اللجنة عند الاقتضاء.

إنّ المملكة المتحدة ملتزمة بإيجاد حل سلمي تفاوضي للمسألة النووية. واتفاق الخطوة الأولى يخدم مصالح العالم بأسره. وإننا سنطبّق الحزم والعزم نفسيهما اللذين أظهرناهما في المفاوضات، حين يتعلق الأمر بتنفيذ الاتفاق والبحث عن تسوية شاملة.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكر السفير غاري كوينلان على عمله بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧(٢٠٠٦)، وعلى عرض تقرير اللجنة الذي يغطي ٩٠ يوما. وإننا أيضا نحيط علما بتقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٢٩(٢٠١٠) وبأنشطته أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

إنّ أذربيجان تعلّق أهمية كبرى على أعمال اللجنة وعلى تنفيذ تدابير مجلس الأمن، التي نرى أنّ هدفها يسهم في حل سياسي للمشكلة، يستند إلى القانون الدولي. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية واتفاقات ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل أساسا متينا لتلك الغاية.

ومما يثلج صدورنا تكثيف المحادثات بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة ٥+١ أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، التي أثمرت التوصل إلى اتفاق مؤقت بين الأطراف في جنيف في

٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وعلاوة على ذلك، وقّعت إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بيانا مشتركا حول إطار للتعاون، يؤكد أنهما اتفقتا على توثيق تعاونهما وحوارهما الهادفين إلى ضمان الطابع السلمي البحت لبرنامج إيران النووي، عبْر حلّ جميع المسائل العالقة. وكما أشار تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/2013/668، المُرفق)، شكّل ذلك الاتفاق خطوة تقدمية هامة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة تلقّي معلومات من الدول الأعضاء تتعلق بالإجراءات المتخذة لتنفيذ نظام الجزاءات. ومن الأساسي أن تتعاون الدول الأعضاء مع اللجنة وفريق الخبراء بتوفير المعلومات حول تنفيذ التدابير. وواصلت اللجنة أيضا مساعدة الدول والمنظمات الدولية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكجزء من جهودها في هذا الصدد، نحيط علما إيجابيا بجلسة الإحاطة المفتوحة للدول، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، التي عقدها بالتشارك رؤساء ستّ هيئات فرعية ورئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال حول أدوار كل من مجلس الأمن وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في مكافحة تمويل الإرهاب والانتشار. وإننا نتشاطر الرأي بأنّ الإحاطة الإعلامية كانت فعالة في زيادة الوعي بين الدول للتدابير المفروضة من المجلس والتوصيات والتوجيهات ذات الصلة التي أعدتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

ونذكر أيضا زيارات الفريق إلى عدة دول أعضاء، ومشاركة أعضائه في عدد من الاجتماعات الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن الأساسي للفريق أن يواصل أنشطته الإعلامية، التي تؤدي دورا هاما في زيادة عدد التقارير التنفيذية الوطنية من الدول الأعضاء. ونأمل أنّ الجهود الدبلوماسية والتقدم الهامّ الأخير في المفاوضات سيسهمان في المضيّ قدُما بحل المشكلة. فالحل الدبلوماسي المستند إلى الامتثال الصارم للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة هو السبيل الوحيد لحفظ السلام والاستقرار في المنطقة.

السيدة بولانيوس بيريث (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): إنّ وفد بلدي يشكر السفير غاري كوينلان على تقريره الزاخر بالمعلومات وعلى الأعمال التي نفّذها مع فريقه من المعاونين في اللجنة المُنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧(٢٠٠٦). وبما أنّ هذا هو بياننا النهائي بشأن المسألة في هذا المنتدى، أود أن أشكره على كل الدعم لوفد بلدي طوال السنة وأن أتمنّى له كل الخير في السنة المقبلة.

وإنني أؤكد ارتياح حكومة بلدي للاتفاق المؤقت الذي تمّ التوصُّل إليه في جنيف في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بين جمهورية إيران الإسلامية، والاتحاد الأوروبي وحكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣، بشأن برنامج إيران النووي. وإننا نهنئ المفاوضين على نجاحهم في تحديد تفاؤل المجتمع الدولي حيال عملية بدت في بعض الأحيان متعثّرة بشكل يائس.

وفيما يتعلق بالتقرير المعروض أمامنا اليوم، أود أن أؤكد ما يلي.

أولا، يُشيد بلدي بأعمال اللجنة، التي واصلت الاهتمام بالمطالبات بمعلومات وتقارير الدول الأعضاء حول انتهاكات مزعومة. وحالما يختَتم فريق الخبراء تحقيقه، من المهم أن تستجيب اللجنة وتتصرف في الوقت المناسب وبشكل فعال عبْر تعيينات جديدة و/أو مذكرات إعلامية عند الضرورة. وفي حالات طلبات المعلومات المتعلقة بنظام الجزاءات من جانب الدول أو المنظمات الدولية، من المهم أن تستجيب اللجنة بوضوح وبشكل مباشر وسريعا، وهو الأهمّ، وفقا لولايتها.

وإننا نحيط علما بتقرير منتصف المدة لفريق الخبراء ونعتبره ملائما. ونُشيد بإحالته السريعة إلى المجلس بعد أن تنظر فيه اللجنة. وفيما يتعلق بالتقرير النهائي للفريق، الذي قُدِّم إلى اللجنة قبل نحو ستة أشهر (انظر S/2013/331، المرفق)، ندعو مجددا جميع الأعضاء إلى مضاعفة جهودهم للتوصُّل إلى توافق آراء بشأن التوصيات الواردة فيه، وتدابير التنفيذ الممكنة.

والمسألة الأخرى التي يعتبرها وفد بلدي بالغة الأهمية هي الشفافية. ونحن نؤكد أهمية عقْد جلسات الإحاطات الإعلامية المفتوحة لجميع الدول الأعضاء وأهمية تنويع المواضيع التي تُعالَج فيها. وقد كانت آخر جلسة من هذا النوع جلسة الإحاطة حول تمويل الإرهاب والانتشار التي عُقِدت في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وكما ذكر وفد بلدي سابقا، إننا مقتنعون بأنّ المزيد من الشفافية سيضمن المزيد من الفعالية في أنظمة الجزاءات والتنفيذ المحسَّن لقرارات المجلس.

لكنّ هذه الممارسة غير كافية لحل مشكلة فقدان الشفافية داخل مجلس الأمن. وهذا ما يتجلّى بوضوح في القليل من الهيئات الفرعية للمجلس، مثل لجان الجزاءات المتعلقة بإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا التعتيم النسبي يؤدي إلى فقدانٍ للمعلومات، ليس بين الدول غير الأعضاء في المجلس فحسب، بل بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين فيه أيضا.

إننا نعلم أنّ المسائل التي تجري معالجتها مسائل سياسية فائقة الحساسية. لكنّ ذلك لا يبرِّر حقيقة كون أغلبية الدول الأعضاء مستبعدة عن المفاوضات بشأن القرارات وتجديدات الولايات لأفرقة الخبراء، أو عدم إجراء المشاورات الشاملة لاختيار المرشحين لملء الشواغر في تلك الأفرقة. وفي ذلك السياق،، ينبغي لنا القول إنّ بعض البلدان والمناطق زائدة التمثيل في تلك الأفرقة، وهذا في اعتقادنا له تأثير سلبي على فعالية أعمالها، وبالتالي على التنفيذ الفعال للقرارات والأحكام التي تفرضها.

والحقيقة هي أنّ التمثيل الجغرافي الواسع سيعزز فعالية المجلس. وهو ييسِّر تنفيذ القرارات ويضمن قدرا أكبر من القبول والتكامل لقرارات اللجنة من جانب جميع الدول الأعضاء. وهذا ما جعل أولوية وفد بلدي طوال السنتين أن يعمل على تحسين الحالة بتوفير المعلومات للدول غير الأعضاء، ولا سيما في منطقتنا، ولكن ضمن آلية المجلس أيضا، بغية تحقيق بعض التحسينات، مثل إدراج اللغة في معايير اختيار المرشحين للوظائف في الهيئات الفرعية، التي يجب أن تشمل التمثيل الجغرافي الواسع من جملة أمور أخرى.

وفي حالة لجنة ١٧٣٧، كما في حالة اللجان الأخرى، من المهم ألاّ يُنظَر إلى فريق الخبراء على أنه يمثِّل برنامجا أو مجموعة إقليمية محددة.

ومهمة اللجنة شأن لكل الدول، وتلك رسالة بالغة الأهمية لضمان نجاح اللجنة وشرعيتها ومصداقيتها.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا على دعم حكومة بلدي للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران ومجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة +٣، ونأمل أن ينفذ الاتفاق وان يستمر الحوار بين الأطراف. ونناشد المجتمع الدولي مضاعفة جهوده للاستفادة القصوى من تلك الخطوة الهامة الأولى نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة.

السيد أويرزابال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السفير كوينلان على تقديمه للتقرير الفصلي عن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وعلى قيادته للجنة.

وأود أولا أن أرحب بالاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر بين إيران ومجموعة

الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن وألمانيا. فهو ينشئ احتمال تسوية المسائل المعلقة، ونرى انه يدل على قيمة التدابير الدبلوماسية التي تمكننا من التوصل إلى حلول من خلال المفاوضات. وفي الوقت نفسه، نعلم بان على المجتمع الدولي أن يواصل دعم صلاحية نظام منع الانتشار النووي ومعلمه الأساسي، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتلقينا التقرير الأحدث، المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يحدد الاتفاق بشأن إطار للتعاون بين الوكالة وإيران، يهدف إلى تسوية المسائل الحالية والسابقة. وندرك أن الاتفاق خطوة هامة إلى الأمام في إعادة إرساء ثقة المجتمع الدولي بالطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من الضروري أن تتعاون إيران مع الوكالة وان تتخذ الخطوات اللازمة لتمكينها من الامتثال الكامل لالتزاماتها، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بأعمال لجنة ١٧٣٧، أود أن أشكر فريق الخبراء على تقريره لمنتصف المدة. كما أود أن أبرز أهمية الاجتماع الإعلامي المفتوح الذي عقد في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن دور مجلس الأمن وفرقة العمل للإجراءات المالية في مكافحة تمويل الإرهاب وانتشاره. وعموما، نرى أن عقد الاجتماعات الإعلامية المفتوحة بصورة دورية ممارسة جيدة تؤدي إلى تحسين العلاقات بين المجلس والدول الأعضاء، ولذلك نشجع اللجنة على مواصلة تلك الجهود.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى على التزام بلدي التاريخي بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت نفسه، أؤكد مجددا على الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير أبحاثها بشأن الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بدون تمييز من أي نوع.

السيد سول كيونغ – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير كوينلان على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم بشأن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وعلى قيادته لتلك اللجنة الهامة. وكانت الإحاطة الإعلامية زاخرة للغاية بالمعلومات وهي تساعد على إيضاح التزامات الدول الأعضاء بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي البداية، نرحب باتفاق جنيف بين مجموعة الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن وألمانيا (مجموعة ٥+١) وإيران على العمل نحو تسوية المسألة النووية الإيرانية. ومع أننا نشيد بجهود جميع الأطراف ذات الصلة، فان الأمر البالغ الأهمية في الوقت الحالي هو التنفيذ الصادق للتدابير الواردة في الاتفاق. وفي ذلك الصدد، نرحب بالبيان المشترك بشأن إطار التعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران فيما يتعلق بأنشطة التحقق. ونسلم بأهمية دور الوكالة في تسوية جميع المسائل الحالية والسابقة المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني، وفي ذلك الصدد، نتوقع أن تتعاون إيران تعاونا كاملا مع الوكالة. وإذ ننوه بجهود الحكومة الإيرانية في الإسهام في ذلك التقدم المحرز مؤخرا، فإننا نأمل أن تستفيد إيران بشكل إضافي من ذلك الزخم وان تستعيد ثقة المجتمع الدولي بالوفاء بكامل التدابير المنصوص عليها في خطة العمل المشتركة التي توصلت إليها مع مجموعة ٥+١.

وعلى نحو مماثل، من الأهمية بمكان أن تمتثل إيران لالتزاماتها الدولية بموجب القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والوكالة. وكما أوضح في الإحاطة الإعلامية التي قدمت اليوم، لا تزال تدابير مجلس الأمن سارية المفعول بشكل كامل. وريثما يقرر المجلس خلاف ذلك، على اللجنة مواصلة تنفيذ ولايتها. ولذلك، عليها أن تواصل نظرها في توصيات فريق الخبراء وان ترد أيضا على الانتهاكات المزعومة بطريقة مناسبة وسريعة.

وما يدعو إلى الأسف أن اللجنة لم تتلق أي رد من إيران على الرسائل التي وجهتها إليها في نيسان/أبريل وأيار/مايو فيما يتعلق بعمليات إطلاق إيران للقذائف وشحنة أسلحتها التي اعترضت في اليمن. ونظرا للروح البناءة الحالية، نتطلع إلى رد إيران العاجل والصادق على تلك الرسائل.

كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية المفتوحة المشتركة التي عقدها رؤساء لجان الجزاءات ذات الصلة مع فرقة العمل للإجراءات المالية. فقد كان مفيدة للغاية في زيادة الوعي، ونتطلع إلى عقد إحاطات إعلامية مماثلة في المستقبل.

وفي الختام، يحدونا أمل صادق في أن يؤدي تنفيذ الاتفاق وبناء الثقة بين مجموعة ٥+١ وإيران إلى التوصل إلى تسوية نهائية للمسألة النووية الإيرانية. ونأمل أن تحدث تلك العملية أيضا تأثيرا ايجابيا على تسوية مسائل منع الانتشار المعلقة الأخرى.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر الممثل الدائم لأستراليا، السفير غاري كوينلان، على تقديمه للتقرير الفصلي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وان أهنئه على الطريقة التي أدار بها تلك اللجنة الهامة بدعم من فريقه.

إن الاتفاق المؤقت بشأن البرنامج النووي الإيراني الذي أبرم في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر يحدد مسارا جديدا. ونرحب بذلك التطور، الذي لم يكن متصورا قبل أقل من عام. كما نشيد بطاقة وجهود الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، السيدة كاثرين آشتون، التي اضطلعت بدور محوري في إدارة المفاوضات بين إيران ومجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة+٣. ونستخلص من الاتفاق المؤقت درسين يدعوان إلى التشجيع. الدرس الأول هو أن جميع الأطراف المعنية تحلت بالشجاعة. والاتفاق جيد ومتوازن، ومن أجل التوصل إليه، قدمت تنازلات من كلا جانبي طاولة المفاوضات. وينبغي الترحيب بتلك القدرة على الوصول إلى حل وسط. فهي تبشر بالخير.

ويتمثل الدرس الثاني في أن اتخاذ النهج المزدوج أتى أكله. ويفضل النهج، وهو نهج كانت لكسمبرغ وشركاؤها الأوروبيون يناصرونه دائما، مسار الدبلوماسية مع اتخاذ موقف صارم ضد أي رفض لإجراء الحوار. وينبغي أن يشجعنا التغيير الذي نشهده على مواصلة النهج المزدوج في مختلف مسائل منع الانتشار المعروضة علينا.

وبالرغم من أن اتفاق جنيف يفتح الباب أمام احتمالات كبيرة، فإنه لا يشكل سوى خطوة أولى. فلقد شهدنا ما يكفي من البدايات المتعثرة في الماضي لنعلم أننا لا بد أن نظل متيقظين. وعلى جميع الأطراف المعنية في الوقت الحالي الإسراع بتنفيذ الالتزامات التي قطعت في جنيف. وستكون أعمال التحقق من تنفيذ الاتفاق، التي سيضطلع بها بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالغة الأهمية لإثبات حسن نية إيران ورغبتها في التوصل إلى اتفاق نهائي وشامل.

وبخصوص دور وكالة الطاقة الذرية، نرحب بالبيان المشترك الموقع مع إيران في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أي قبل اتفاق جنيف المؤقت. والبيان ينشئ إطارا للتعاون في أنشطة التحقق لتحديد الطابع الدقيق للبرنامج النووي الإيراني. وهذا تطور هام لأنه ولئن كان حق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية غير قابل للنقاش، فإنه يجب عليها طمأنة المجتمع الدولي باتخاذ الخطوات اللازمة لإثبات أن برنامجها النووي ذو طابع سلمي بحت. وفي هذا السياق، نرحب بأن مفتشي الوكالة دخلوا في ٨ كانون الأول/ديسمبر، للمرة الأولى منذ أكثر من عامين، موقع اراك لإنتاج الماء الثقيل.

واستعادة ثقة المجتمع الدولي تتطلب أيضا احترام إيران لالتزاماتها الدولية وفقا لأحكام القرارات التي اتخذها مجلس محافظي الوكالة ومجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٦. وعمل لجنة

القرار ١٧٣٧ والتنفيذ السليم لولايتها أمر حاسم في هذا الصدد. ومسألة اعتراض شحنة من ألياف الكربون كانت في طريقها إلى ميناء بندر عباس الإيراني، والتي خلص فريق الخبراء مؤخرا إلى أنها تمثل انتهاكا لنظام الجزاءات، يجب متابعتها بصورة مناسبة.

كما أشار السفير كوينلان وغيره من المتكلمين إلى أن لجنة القرار ١٧٣٧ بعثت في الشهور الأخيرة برسالتين إلى السلطات الإيرانية، ولم يتم الرد على كلتيهما حتى الآن. وتتعلق الأولى بإطلاق قذائف من طرازي شهاب ١ وشهاب -٣ في تموز/يوليه ٢٠١٢ خلال تدريبات ”النبي الأعظم ٧“. وتتعلق الأخرى باعتراض شحنة أسلحة قبالة سواحل اليمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وندعو السلطات الإيرانية إلى الرد على هاتين الرسالتين. وسيكون ذلك بادرة بسيطة من شأنها أن تضع الأساس للتعاون مع اللجنة، وهو أمر مفتقد للأسف حتى الآن.

وأخيرا، فإننا نرحب بنجاح الجلسة الإعلامية المفتوحة التي عقدت يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر والتي جمعت بين رئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، السيد فلاديمير نيشاييف، ورئيسي لجنتي مجلس الأمن المعنيتين بمكافحة الإرهاب وعدم الانتشار. ففرقة العمل شريك هام يقدم مساعدة مفيدة للدول الأعضاء لكي تتمكن من تطبيق الأحكام المالية في قرارات مجلس الأمن بشكل أكثر كفاءة. ونشكر السفير كوينلان على المبادرة بعقد هذه الجلسة.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير غاري كوينلان على تقديم التقرير عن فترة التسعين يوما. ونحيط علما بالتقرير الصادر مؤخرا عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذ إيران لاتفاق الضمانات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وباكستان ترحب بالاتفاق المؤقت بين إيران ومجموعة الخمسة الدائمين زائد واحد بخصوص القضية النووية الإيرانية. وباكستان تؤكد دائما أن إيران، بصفتها طرفا في معاهدة عدم الانتشار وعضوا في الوكالة، لها بعض الحقوق التي ينبغي الاعتراف بها، وذلك تمشيا مع أحكام تلك الصكوك. وفي الوقت نفسه، ينبغي لإيران أن تفي بالتزاماتها القانونية بموجب تلك الصكوك. ونحن سعداء بأن خطة العمل المشتركة تحقق التوازن بين هذه الحقوق والالتزامات. وهي تمثل مظهرا عمليا للاستخدام الاستراتيجي للإرادة السياسية والمرونة في قضايا السلام والأمن. وتنص الخطة على القائمة اللازمة من تدابير بناء الثقة المتبادلة وتمثل نقطة البداية لانخراط دبلوماسي. وتأمل باكستان أن ينفذ الجانبان التزاماتهما بحسن نية.

وباكستان، بوصفها جارا مباشرا لإيران، تؤكد دائما على أهمية إيجاد حل سلمي للقضية النووية الإيرانية. ونتطلع إلى إيجاد حل شامل طويل الأجل، وهو أمر يُنتظر أن يبشر بالخير بالنسبة للسلام والأمن في المنطقة والعالم بأسره. والنبرة الإيجابية بصفة عامة لأخر تقرير صادر عن الوكالة الدولية (GOV/2013/56) تدل على التقدم بشأن المسائل التقنية بين إيران والوكالة. ونحث إيران على مواصلة الانخراط مع الوكالة والتعاون الكامل معها بهدف معالجة القضايا المتبقية، بما فيها تلك التي تتماشى مع خطة العمل المشتركة.

وتوقيت وسياق جلسة اليوم في غاية الأهمية. والاتفاق المؤقت الذي أُبرم في الشهر الماضي يحمل دلالات هامة لعمل المجلس واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وفريق الخبراء. والمجلس يتحمل مسؤولية هامة، تتمثل في الإسهام في حل القضية النووية الإيرانية. والمجلس ولجنة القرار ١٧٣٧ قد يعيدان في الوقت المناسب – ونأمل أن يكون ذلك قريبا – تقييم الأهداف والاستراتيجية على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في ما يتعلق بالقضية النووية الإيرانية.

وسيساعد جهد كهذا على توضيح مدى ونطاق التزامات الدول الأعضاء على صعيد تنفيذ الجزاءات. وفي هذه الأثناء، يجب على اللجنة والفريق التابع لها الالتزام بمعايير الحياد والمهنية العالية ومواءمة عملهما مع الاتجاه الذي قد يحدده المجلس بخصوص حل القضية النووية الإيرانية.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للسفير غاري فرانسيس كوينلان للتقرير الدوري الشامل الذي قدمه عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وإحاطة اليوم الإعلامية هي أخر إحاطة سنحضرها بصفتنا عضوا في المجلس. ومن ثم، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بجهود السفير كوينلان على رأس اللجنة ونتمنى له كل نجاح ممكن في عمله المقبل.

وأود أيضا أن أشكر فريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ٢٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) وأن أرحب بالأعضاء الجدد في الفريق. ويحدونا الأمل أن تواصل اللجنة الاستفادة من حياد فريق الخبراء وعمله المهني. وتعاون جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك في طلبات الحصول على المعلومات، أمر حاسم لتمكين اللجنة من الاضطلاع بالولاية التي أناطها بها المجلس.

يدل التقرير المقدم إلينا لدراسته اليوم بوضوح على أن اللجنة تواصل النظر في جميع الحالات المحالة إليها، بما في ذلك تقرير فريق الخبراء والإخطارات بشأن الحقائق التي تعرض للخطر تطبيق الأحكام المعتمدة من قبل مجلس الأمن. ونشيد بتفاعل اللجنة وفريق الخبراء التابع لها مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. ونحث اللجنة على مواصلة تزويد الدول الأعضاء بجميع المعلومات والإيضاحات التي تهدف إلى تيسير تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، نحيط علما مع الارتياح بمشاركة رئيس اللجنة في الجلسة الإعلامية المفتوحة التي تم تنظيمها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن مكافحة تمويل الإرهاب وانتشاره. ونلاحظ أنه، وفقا لأخر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية (GOV/2013/56)، فقد وقعت الوكالة وإيران بيانا مشتركا في نيويورك في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بشأن إطار للتعاون. ويشكل إطار التعاون، كما جاء في تقرير الوكالة، تقدما جوهريا. والوكالة، باعتبارها المؤسسة الوحيدة العاملة في مجال الضمانات، ينبغي أن تجد كل التعاون اللازم لإحراز تقدم جوهري بشأن القضايا العالقة.

ولا شك في أن أحد التطورات الرئيسية التي أشار رئيس اللجنة إليها يتمثل في خطة العمل المشتركة الموقعة في جنيف في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر بين مجموعة الخمسة الدائمين زائد واحد وجمهورية إيران الإسلامية بشأن البرنامج النووي الإيراني. والمغرب، الذي يولي أهمية كبيرة للالتزامات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية، ينظر باهتمام كبير إلى الاتفاق ويعتبره بداية بناءة ومشجعة يمكن أن تؤدي إلى نتائج ملموسة وإيجابية باتجاه تسوية القضية النووية الإيرانية، وكذلك باتجاه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط باعتبارها أحد العوامل الحاسمة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها.

واستنادا إلى التزامنا بالحوار المستمر وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية بغض النظر عن طابعها أو تعقيدها أو درجة حساسيتها، فإننا نرحب باستمرار المفاوضات بين إيران ومجموعة الخمسة الدائمين زائد واحد. وينبغي أن تهدف الجهود التي تبذلها الأجهزة التابعة للأمم المتحدة إلى دعم دور وعمل الوكالة وأن تشجع تكثيف المفاوضات بين إيران والمجموعة للتوصل إلى حل تفاوضي.

من الأهمية بمكان أن نمنع أي إضعاف لنظام عدم الانتشار، وأن نسعى لضمان وفاء جميع الدول بالتزاماتها التقليدية فيما يتعلق بالضمانات. وتعتمد قوة وتأثير معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية، والسعي لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في نزع السلاح النووي، على وفاء جميع الدول بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب ذلك الصك الأساسي.

لا يزال بلدي مصمما على تحقيق هدف نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، إذ ندرك الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصرا. يقوم نظام عدم الانتشار على التوازن الدقيق بين حقوق وواجبات الدول التي من المهم حمايتها والحفاظ عليها وتعزيزها من خلال التقيد الكامل بأحكامه.

السيد مبو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير غاري كوينلان على إحاطته الإعلامية وأهنئه على قيادته المثالية بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أشرنا في اجتماعنا الذي عقدناه خلال شهر أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7028)، إلى الجهود المشرفة التي بذلتها جمهورية إيران الإسلامية من أجل التواصل والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نتيجة للتغيير الذي حصل على رأس السلطة التنفيذية، مما يبشر بالخير فيما يخص فرص حل المسألة النووية. وعدا الجهود البسيطة المبذولة في مجال التواصل، وبيانات النوايا، تشكل تلك الأفعال الأساس الذي قام عليه الاتفاق التاريخي المبرم في جنيف، والمعروف بخطة العمل المشتركة، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران، وهو اتفاق نود أن نعبر عن ترحيبنا به مرة أخرى. ويسرنا أن الاتفاق لا يخفف فقط الجزاءات مقابل التعديل المخفض للبرنامج النووي الإيراني، ولكنه يقدم أيضا إطارا جديدا لإرساء علاقات أكثر ثقة وتعاون بين ايران والمجتمع الدولي بأسره.

إن البيان المشترك بشأن إطار التعاون الموقع في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يتضمن ست خطوات عملية أولى تقوم بها إيران في غضون ثلاثة أشهر، قد أتاح للوكالة إجراء تفتيش في منشأة إنتاج الماء الثقيل في أراك في ٨ كانون الأول/ديسمبر. وشكل ذلك فرصة لحصول المفتشين على تفاصيل عن تصميم وطريقة تشغيل الموقع لم تتح لهم منذ أكثر من عامين. ونأمل أن تجري عمليات التفتيش لمواقع أخرى في إطار ضمانات الوكالة، بما في ذلك منجم غاشين، بشكل مستمر، لأنه كما أشارت إلى ذلك الوكالة، يعد احترام إيران الكامل لالتزاماتها أمرا حاسما لإقناع المجتمع الدولي بالطابع السلمي حصرا لبرنامجها النووي.

ونأمل أن تثبت إيران حسن نواياها بالكامل، في الاستجابة لطلبات الوكالة فيما يتعلق بجميع المرافق النووية والمواقع الواقعة خارج المرافق، مثل منشأة ناتانز للتخصيب، التي لم يجر التوصل إلى المعلومات الوصفية المتعلقة بها بعد، ومرفق الوقود في فوردو، الذي يتعين على إيران أيضا تقديم معلومات إضافية بشأنه.

لا تزال ثمة العديد من المسائل التي يتوقع من إيران الإجابة عليها. لكن بلدي يرى أن التطورات الأخيرة تبرر الآمال في التوصل إلى حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. علاوة على ذلك، وكما أشرنا إلى ذلك للتو، فإنها تظهر أيضا رغبة السلطات الإيرانية الجديدة في التعاون مع مجموعة البلدان الخمسة زائد واحد والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب أن تساعد كل تلك الجهود المتضافرة التي تبذلها إيران، بالإضافة إلى التنفيذ المتوقع للبروتوكول الإضافي، على تعزيز ثقة المجتمع الدولي، خصوصا أن الشعب الايراني قد عانى كثيرا جراء الجزاءات المفروضة على اقتصاد البلد، كما أشار إلى ذلك تقرير الأمين لهذا العام بشأن حالة حقوق الإنسان في إيران خلال العام الحالي. إننا نغتنم مرة أخرى هذه الفرصة لطلب إجراء المزيد من التحقيقات الجدية والتريهة بخصوص جميع القضايا العالقة، وخاصة قضية السفينة التي ضبطت في اليمن.

في الختام، نكرر ذكر امتناننا للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧، التي قدرنا عملها خلال فترة عضويتنا في المجلس التي استمرت عامين. ونعرب أيضا عن تقديرنا لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) على دعمه الثابت والقيم للجنة فيما يتعلق بأداء مهامها. ونقدر بشكل خاص حقيقة أنها قد اغتنمت دائما الفرص التي تتيحها حلقات العمل والاجتماعات لإبلاغ الدول بأهمية تنفيذ التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة. ونحن نحثها على الاستمرار في ممارسة الصرامة والحياد في تحقيقاتها.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر سفير أستراليا غاري كوينلان، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، على إحاطته الإعلامية ربع السنوية، والعمل الذي قامت به اللجنة برئاسته. ونرحب أيضا بالدعم المستمر لفريق الخبراء التابع للجنة، ونشجعه على مواصلة عمله بطريقة مهنية ونزيهة، وإطلاع الدول المعنية على ما توصل إليه مناستنتاجات.

على غرار جميع زملائي الذين تكلموا قبلي، فإنني أرحب بالاتفاق المرحلي الذي أبرمته إيران مع مجموعة البلدان الخمسة زائد واحد في جنيف في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي ينص في جملة أمور، على التعليق الفوري لبرنامج التخصيب الإيراني في مقابل تخفيف الجزاءات، مصحوبا بعمليات تفتيش منتظمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، نحيط علما مع الارتياح بزيارة مفتشين تابعين للوكالة لموقع آراك في ٨ كانون الأول/ديسمبر، مما يشكل علامة إيجابية على التزام إيران بتنفيذ الاتفاق المؤقت. وبطبيعة الحال، ستستمر رواندا في متابعة هذه المسألة.

بالنظر إلى الوضع الجديد واستعادة مناخ الثقة، فإننا نشجع إيران على استئناف الاتصالات بلجنة القرار ١٧٣٧، وعلى وجه الخصوص من خلال الرد على رسالتها المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل، بشأن إطلاق صواريخ شهاب ١ و ٢، خلال مناورات النبي الأعظم السابعة، منتهكة للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، وللرسالة المؤرخة ٢١ أيار/مايو بشأن اعتراض شحنة الأسلحة التي تنتهك الفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

كما ذكرنا بذلك رئيس اللجنة، رغم الاتفاق المؤقت، يظل نظام الجزاءات الذي فرضته قرارات مجلس الأمن الأربعة بشأن هذه المسألة ساريا، ويجب على الدول الامتثال له. في هذا الصدد تحيط رواندا علما بارتياح بأنشطة اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وترحب بمشاركة وتعاون الدول ولجان الجزاءات الأخرى ووكالات الأمم المتحدة التي تتعامل مع هذه المسألة. بعد قول ذلك، تود رواندا أن تتعهد إيران ومجموعة البلدان الخمسة زائد واحد، بالانخراط في حوار بناء يهدف إلى إبرام اتفاق شامل يضمن امتثال إيران بشكل كامل لالتزاماتها الدولية، وإلغاء الجزاءات التي تثقل كاهل الشعب الإيراني.

في الختام، تدرك رواندا تماما الخطر الذي يمثله البرنامج النووي الإيراني على بلدان المنطقة. لذلك، يدعو بلدنا كافة الأطراف المعنية إلى التصرف بمسؤولية، من أجل التخفيف من حدة التوتر وضمان أن تسود الدبلوماسية كحل وحيد ممكن للأزمة. كما نشكر ألمانيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة على التزامها ومثابرتها من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أشكر ممثل أستراليا على تقديمه إحاطة إعلامية بخصوص نشاط اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

شكل البرنامج النووي الايراني منذ أكثر من عقد حتى الآن، مصدر قلق للمجتمع الدولي، بالنظر إلى عدم قدرة ذلك

البلد على إثبات طبيعته المدنية الخالصة. وتشكل تلك الحالة تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ودفعت المجلس إلى وضع نظام جزاءات، من خلال اتخاذ خمسة قرارات تفرض جزاءات، بينما تدعو إيران إلى التفاوض بشأن تلك المسائل. من عام ٢٠٠٥ إلى غاية عام ٢٠١٣، ورغم كل الجهود التي بذلناها، رفضت ايران الدخول في مفاوضات، رغم كل الجهود والنهج المنفتح والراسخ لحكومات مجموعة ٣+٣، على النحو الوارد في الولاية التي أسندها مجلس الأمن.

وقد مكننا ما يبدو أنه تغيير في السلوك منذ الانتخابات الرئاسية في طهران أخيرا من الشروع في أول مناقشة موضوعية بشأن المسألة النووية.

ومما لاشك فيه أن الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه بين إيران وحكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة+٣ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر خطوة إلى الأمام صوب إحلال السلام واستتباب الأمن في الشرق الأوسط وخارجه، لكن يجب علينا أن نظل متيقظين. ولأول مرة منذ نحو عشرة أعوام، حصلت حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة+٣ من إيران على تعليق لأكثر الجوانب حساسية في برنامجها النووي. وهو اتفاق يتسم بالفعالية والمصداقية ويحترم الشروط الضرورية التي حددتها حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة+٣

لوقف تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة، بغية تحييد مخزون اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة وتجميد الأنشطة الرئيسية المتصلة بمفاعل آراك للماء الثقيل. وبوقف إيران لأكثر الجوانب حساسية في برنامجها النووي لمدة ستة أشهر، فإنها تتيح المزيد من الوقت للمسار الدبلوماسي، الذي ما انفكت فرنسا تؤيده.

وعلاوة على ذلك، فإن الآلية المتفق عليها تنص على رصد ما تم التعهد به من التزامات رصدا وثيقا. وسنظل، إلى جانب شركائنا، متيقظين للغاية فيما يتعلق بالتنفيذ الصارم للاتفاق.

غير أن الاتفاق مجرد اتفاق مؤقت، أي أنه لا يعني تسوية دائمة للأزمة النووية. وبالتالي، فإننا، إلى جانب شركائنا في حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة+٣، سنظل محتشدين من أجل التوصل إلى اتفاق طويل الأجل مع إيران.

واقترانا بذلك، أحرز الحوار بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بعض أوجه التقدم. لكن لم يتم تسوية جميع المسائل، إذ ما زلنا بعيدين عن ذلك كل البعد. بين أن اعتماد بيان مشترك في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ينص على تعزيز التعاون مع حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة+٣ خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن الأمور الإيجابية، تدابير الشفافية المنصوص عليها في ذلك البيان، لا سيما فيما يتعلق بمنجم اليورانيوم في غشين، ومرفق إنتاج الماء الثقيل في آراك، ومشاريع مفاعل البحوث للماء الثقيل. لكن يظل من الحاسم بالقدر ذاته أن نسلط الضوء على المسائل المتعلقة بالبعد العسكري المحتمل لبرنامج إيران النووي، الذي لا تزال الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنتظر أجوبة طهران بشأنه.

وستبقى الجزاءات الدولية الرئيسية، لا سيما جزاءات مجلس الأمن، قائمة حتى يتم التوصل إلى تسوية شاملة للأزمة. وبالتالي، يجب علينا أن نواصل جهودنا بغية تفادي احتمال التحايل عليها. وفي ذلك السياق، فإن تقرير لجنة مجلس الأمن المنشاة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، الذي أحيل إلينا (S/2013/331، المرفق)، يذكرنا بأن إيران استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير في القيام بالأنشطة النووية والتسيارية في انتهاك لقرارات المجلس.

وبالتالي، فإننا درسنا بقدر كبير من العناية والاهتمام تقرير فريق الخبراء عن احتجاز شحنة من الألياف الكربونية العالية الجودة في طريقها إلى إيران، وكان من الممكن أن تُستخدم في سياق برنامج نووي. وفي التقرير، استنتج الخبراء بالإجماع وعلى نحو لا لبس فيه أن إيران انتهكت مرارا قرارات

مجلس الأمن، مما يؤكد الشواغل إزاء برنامج نووي ليس له أي أي مبرر مدني واضح.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بالعمل الممتاز لفريق الخبراء، الذي يشكل إسهاما أساسيا في أداء اللجنة لمهامها. وآمل أن تتمكن اللجنة من التعجيل بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير النهائي للفريق سعيا إلى تعزيز فعالية الجزاءات.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.